Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

14 Mai 2010
14 ماي 2010

رسالة الأمة

في التوصيات الصادرة عن لقائها السادس

ضرورة تقوية الدور الحمائي والرقابي للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان

أبو رضى

شكلت الورشة المنظمة على هامش اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، حول موضوع «رصد ومراقبة ممارسات الدولة ومدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان (شكلت) فرصة لبروز تباين مواقف الفاعلين المغاربة العاملين في مجال حقوق الإنسان. وتميزت أشغال هذه الورشة بالردود بين ممثلي المؤسسات الوطنية المغربية العاملة في مجال حقوق الإنسان، حيث حاولت بعض التدخلات اتهام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بـ«الانتقائية» في رصد الحالات وإغفاله لتضمين بعضها في تقاريره السنوية، فيما تصدت تدخلات أخرى لهذه الاتهامات وعملت على إعطاء بعض التفاصيل التي تفندها، وذلك على غرار تدخل آسية الوديع المقررة الخاصة بالسجون داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التي ردت على تدخل ممثل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان حول إغفال تقرير المجلس لبعض الخروقات المتعلقة بمحاكمة إسلاميين، وأوضحت أن الخلفية التي حكمت اختيار حالات البحث والتقصي تكمن في الشكايات المقدمة إلى المجلس. من جهة أخرى، أصدرت الورشتان المنظمتان على هامش اللقاء السادس الذي اختار له كموضوع : «دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حكم القانون» أول أمس الأربعاء بالرباط العديد من التوصيات، فقد أوصت الورشة الأولى حول الوظيفة الاستشارية والاقتراحية في مجال التشريعات والسياسات العمومية بتقوية تنويع أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتصل إلى التنبيه والاقتراح والتتبع والعمل على تطوير مؤشرات تقييم السياسات العامة مقارنة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتفكير في صياغة برامج كآلية رافعة لمجال حقوق الإنسان في الدول العربية وتحديد العوائق التي من شأنها أن تزج بالمؤسسات الوطنية في مشاكل بعيدة عن أهدافها الحقيقية وتمس باستقلاليتها.

أما الورشة الثانية حول موضوع «رصد ومراقبة ممارسات الدولة ومدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان»، فقد أوصت بضرورة تقوية الدور الحمائي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتزويدها بآليات المراقبة والرصد وتمكينها من الإمكانيات المالية اللازمة والولوج إلى المعطيات والمعلومات ذات الصلة بالانتهاكات حتى تؤدي دورها الرقابي، إضافة إلى تمكينها من ولوج جميع الأماكن التي قد ترتكب فيها انتهاكات حقوق الإنسان. كما أوصت بتقوية اختصاصات هذه المؤسسات من خلال إصدار التقارير الدورية وتقارير موضوعاتية في مجال الرصد والمراقبة ومتابعة السلطات المعنية والمختصة لما تضمنته هذه التقارير وتفعيل توصياتها، وكذا تعزيز دور هذه المؤسسات في التربية على حقوق الإنسان والتدريب عليها لا سيما لفائدة المكلفين بتطبيق القوانين واستقلالية هذه المؤسسات حتى تؤدي مهامها في الرصد والمراقبة.

وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد نظم أول أمس الأربعاء اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان حول موضوع /دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حكم القانون/ بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبحضور محمد الطيب الناصري وزير العدل.

التجديد

في اللقاء السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

تأكيد على أن مقاربة حقوق الإنسان قاطرة للتنمية ومقوم للعدالة والديمقراطية

غاب ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن اللقاء السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذي انعقد أول أمس الأربعاء بالرباط، بسبب توقف حركة النقل الجوي ببعض المطارات الناتج عن سحب الرماد البركاني.

وقال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، "إذا كان مسلما لدينا جميعا بأن القضاء يعد أداة حاسمة في أي نظام يروم حماية حقوق الإنسان، من خلال ما يساهم به في ترسيخ دولة الحق والقانون، فإن صناع القرار والمتتبعين مقتنعون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبالرغم من حداثة عهدها.. يمكن أن تلعب دورا مهما في تعزيز حكم القانون من خلال المساهمة في دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتتبع مدى تلاؤم تطبيقها مع اجتهادات وملاحظات وتوصيات لجان المراقبة الدولية".

وأضاف حرزني في كلمة له، خلال الندوة التي تنظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والمركز الأردني لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول أمس الأربعاء، أن تلك الملاءمة مرتكزة على مبادئ العدل والمساواة والمسؤولية وعدم الرجعية والخضوع للشرعية القانونية، وهي المبادئ الرامية إلى توفير المحاكمة العادلة، وسبل الانتصاف والحماية المتساوية لحقوق الإنسان. من جهة أخرى، أوضح حرزني أن لقاء اليوم يؤكد الالتزام والحرص المتزايد والدائم على جعل مقاربة حقوق الإنسان قاطرة للتنمية والكرامة الإنسانية، ومقوما للعدالة والديمقراطية، وركيزة من ركيزة من ركائز دولة القانون في المنطقة، مشيرا إلى أن تعزيز حكم القانون مهمة صعبة ومستمرة، تتطلب نفسا طويلا ومجهودا متواصلا ونهجا متدرجا، وتستدعي أيضا مساهمة مختلف الفاعلين من منظمات دولية، ومؤسسات متخصصة وسلطات حكومية، وسلطات قضائية وهيئات برلمانية ومؤسسات وطنية وهيئات البحث العلمي، وجمعيات المجتمع المدني.

من جانبه، أكد محمد الطيب الناصري، وزير العدل على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بأدوار أساسية في الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، "فهي شريك أساسي للحكومة في القيام بمهمة ترسيخ قيم حقوق الإنسان، وممارستها، والتربية عليها، كرهان يستلزم مشاركة كافة الفاعلين" حكومة، ومؤسسات وطنية، ومجتمعا مدنيا، وقطاعا خاصا، ووسائل الإعلام، ومفكرين، وباحثين، وأكاديميين".

وأوضح الناصري في كلمة له خلال اللقاء، أن المغرب نفذ برامج عمل في مجال إحداث وتعزيز المؤسسات والهياكل، وسن التشريعات الوطنية وتطويرها وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، وموازاة مع ذلك خيضيف الناصري- يشهد المغرب أوراشا كبرى مهيكلة، في طليعتها، ورش حماية حقوق الإنسان وتعزيز شروط ممارستها في الحياة اليومية، ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورش إصلاح القضاء كضامن أساسي لحقوق الإنسان..

سناء كريم

Revue de Presse du Conseil consu

رسالة الأمة

تسليم رفات عبد السلام الطود لعائلته اليوم بمدينة القصر الكبير

أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أنه سيقوم يومه الجمعة بمدينة القصر الكبير بتسليم عائلة عبد السلام الطود رفات فقيدها، الذي تعرض بعيد الاستقلال للاختطاف والتصفية في معتقل سري بغفساي .

وأوضح المجلس ، في بلاغ له اليوم الأربعاء، أنه ستتم بهذه المناسبة إعادة دفن رفات الفقيد ظهر اليوم نفسه بمقبرة المدينة، وكذا تنظيم حفل ديني للترحم على روحه، وذلك في إطار مواصلة المجلس جهود إشعار العائلات المعنية بنتائج التحريات فور التأكد منها، ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة، بهذا الشأن.وأضاف البلاغ أن التحريات، التي قامت بها الهيئة، قد خلصت خلال ولايتها، وعائلة الفقيد الطود إلى أنه تعرض ما بين سنتي 1956 أو 1957 رفقة ابراهيم الوزاني للاحتجاز والتصفية بمعتقل سري كان يعرف ب"دار سليشر" بمدينة غفساي اتخذه جيش التحرير مقرا له بعد الاستقلال.وحسب المصدر ذاته، فإن التحريات قد أفادت أن المرحومين الطود والوزاني تم دفنهما بالمقبرة المحاذية لمكان الاحتجاز الذي لا يفصله عنها إلا جدار.

يذكر أن عبد السلام الطود من مواليد مدينة القصر الكبير سنة 1916. وقد انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ الثلاثينيات وواصل العمل السياسي إلى إن اختطف ما بين سنتي 1956 و1957 وتعرض للاحتجاز والتصفية.

Revue de Presse du Conseil

بيان اليوم

رصاص

تسليم رفات عبد السلام الطود لعائلته اليوم الجمعة

أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أنه سيقوم اليوم الجمعة بمدينة القصر الكبير بتسليم عائلة عبد السلام الطود رفات فقيدها، الذي تعرض بعيد الاستقلال للاختطاف والتصفية في معتقل سري بغفساي.

وأوضح المجلس، في بلاغ له يوم الأربعاء، أنه ستتم إعادة دفن رفات الفقيد ظهر اليوم نفسه بمقبرة المدينة، وكذا تنظيم حفل ديني للترحم على روحه، وذلك في إطار مواصلة المجلس جهود إشعار العائلات المعنية بنتائج التحريات فور التأكد منها، ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة، بهذا الشأن.

وأضاف البلاغ أن التحريات، التي قامت بها الهيئة، قد خلصت خلال ولايتها، وعائلة الفقيد الطود إلى أنه تعرض ما بين سنتي 1956 أو 1957 رفقة ابراهيم الوزاني للاحتجاز والتصفية بمعتقل سري كان يعرف بـ«دار سليشر» بمدينة غفساي اتخذه جيش التحرير مقرا له بعد الاستقلال.

وحسب المصدر ذاته، فإن التحريات قد أفادت أن المرحومين الطود والوزاني تم دفنهما بالمقبرة المحاذية لمكان الاحتجاز الذي لا يفصله عنها إلا جدار.

يذكر أن عبد السلام الطود من مواليد مدينة القصر الكبير سنة 1916. وقد انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ الثلاثينيات وواصل العمل السياسي إلى إن اختطف ما بين سنتي 1956 و1957 وتعرض للاحتجاز والتصفية.

Revue de Presse des droits de l'Homme

LE MATiN.ma

Remise des restes mortuaires d'Abdeslam Ettaoud à sa famille

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) procédera, vendredi prochain à Ksar El Kebir, à la remise des restes mortuaires du défunt Abdeslam Ettaoud à sa famille, indique mercredi un communiqué du CCDH. Aux lendemains de l'indépendance, Abdeslam Ettaoud a été séquestré et liquidé dans un centre de détention secret à Ghefsay devenu, par la suite, le siège de l'armée de libération. Les restes de la dépouille du défunt seront enterrés, vendredi, au cimetière de Ksar El Kebir après la prière d'Addohr, précise le communiqué. Une cérémonie religieuse à la mémoire du défunt est prévue à cette occasion qui s'inscrit dans le cadre des efforts déployés par le CCDH pour informer et accompagner les familles concernées par les résultats des investigations, conformément aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) et de la commission de suivi.

Les investigations menées par l'IER, durant son mandat, et par la famille du défunt, ont permis d'établir qu'entre 1956 et 1957, Abdeslam Ettaoud et Brahim El Ouazzani, ont été séquestrés puis liquidés dans le centre de détention secret connu sous le nom de « Dar Slicher » dans la ville de Ghefsay, indique-t-on de même source.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تسليم رفات عبد السلام الطود لعائلته يومه الجمعة

أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أنه سيقوم يومه الجمعة بمدينة القصر الكبير بتسليم عائلة عبد السلام الطود رفات فقيدها، الذي تعرض بعيد الاستقلال للاختطاف والتصفية في معتقل سري بغفساي . وأوضح المجلس في بلاغ له أنه ستتم بهذه المناسبة إعادة دفن رفات الفقيد ظهر اليوم نفسه بمقبرة المدينة، وكذا تنظيم حفل ديني للترحم على روحه، وذلك في إطار مواصلة المجلس جهود إشعار العائلات المعنية بنتائج التحريات فور التأكد منها، ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة، بهذا الشأن.

وأضاف البلاغ أن التحريات، التي قامت بها الهيئة، قد خلصت خلال ولايتها، وعائلة الفقيد الطود إلى أنه تعرض ما بين سنتي1956 أو1957 رفقة ابراهيم الوزاني للاحتجاز والتصفية بمعتقل سري كان يعرف بـ«دار سليشر» بمدينة غفساي اتخذه جيش التحرير مقرا له بعد الاستقلال.

وحسب المصدر ذاته، فإن التحريات قد أفادت أن المرحومين الطود والوزاني تم دفنهما بالمقبرة المحاذية لمكان الاحتجاز الذي لا يفصله عنها إلا جدار.

Revue de Presse du Conseil consu

التحدي

عائلة عبد السلام الطود تتسلم رفاته اليوم الجمعة بالقصر الكبير

سيقوم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يوم الجمعة 14 ماي 2010 بمدينة القصر الكبير بتسليم عائلة عبد السلام الطود رفات فقيدها الذي تعرض بعيد الاستقلال للاختطاف والتصفية في معتقل سري بغفساي. وستتم بهذه المناسبة إعادة دفن رفات المرحوم ظهر يوم الجمعة بمقبرة المدينة، وتنظيم حفل ديني مساء اليوم نفسه ترحما على روح الفقيد.

وقد خلصت التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها، وعائلة الفقيد الطود إلى أنه تعرض ما بين سنتين 1956 أو 1957 رفقة إبراهيم الوزاني للاحتجاز والتصفية بمعتقل سري كان يعرف بـ''دار سليشر'' بمدينة غفساي اتخذه جيش التحرير مقرا له بعد الاستقلال. وحسب التحريات فقد تم دفنهما بالمقبرة المحاذية لمكان الاحتجاز التي لا يفصلها عنه إلا جدار.

يذكر أن عبد السلام الطود هو من مواليد مدينة القصر الكبير سنة 1916. وقد انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ الثلاثينات وواصل العمل السياسي إلى أن اختطف ما بين سنتي 1956 و1957 وتعرض للاحتجاز والتصفية.

Revue de Presse du Con

Libération

Aujourd'hui à Ksar El Kébir

Les ossements d'Abdeslam Ettaoud remis à sa famille

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) procédera, ce vendredi à Ksar El Kébir, à la remise des ossements du défunt Abdeslam Ettaoud à sa famille, indique un communiqué du CCDH.

Aux lendemains de l'indépendance, Abdeslam Ettaoud a été séquestré et liquidé dans un centre de détention secret à Ghefsay, devenu, par la suite, le siège de l'armée de Libération. Les restes de la dépouille du défunt seront enterrés, ce vendredi, au cimetière de Ksar El-kébir après la prière d'Al-Dohr, précise le communiqué. Une cérémonie religieuse à la mémoire du défunt est prévue à cette occasion qui s'inscrit dans le cadre des efforts déployés par le CCDH pour informer et accompagner les familles concernées par les résultats des investigations, conformément aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) et de la commission de suivi.

Les investigations menées par l'IER, durant son mandat, et par la famille du défunt, ont permis d'établir qu'entre 1956 et 1957, Abdeslam Ettaoud et Brahim El Ouazzani, ont été séquestrés puis liquidés dans le centre de détention secret connu sous le nom de «Dar Slicher» dans la ville de Ghefsay, indique-t-on de même source. Et d'ajouter que, selon les informations disponibles, les dépouilles des deux défunts ont été inhumées dans le cimetière jouxtant le lieu de leur détention.

Abdeslam Ettaoud est né en 1916 à Ksar El Kébir. Il a intégré le mouvement national à partir des années 1930 et a poursuivi l'action politique avant d'être kidnappé, séquestré puis liquidé entre 1956 et 1957, rappelle le CCDH.

MAP

Revue de Presse du Cons

المساء
ALMASSAE

طانطان

التنسيقية المحلية تنتظر تفعيل جبر الضرر

الحسن بونعما

طالبت جمعيات التنسيقية المحلية لجبر الضرر الجماعي في طانطان بتفعيل بنود الاتفاقيات المبرمة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من جهة وبين مصالح عدد من الوزارات، حتى يستفيد سكان الإقليم من الأثر الاجتماعي والتنموي لهذه المشاريع.

وأفادت مصادر «المساء» أن جمعيات التنسيقية المذكورة، والتي تضم 10 جمعيات، التمست تفعيل ما تم الاتفاق عليه، من خلال توجيه رسائل إلى وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ووزيرة الصحة، ووزير التربية الوطنية والتعليم، ووزير الشبيبة والرياضة، ووزير الفلاحة، ووزير التجهيز، ووزير الثقافة، بالإضافة إلى مدير وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ومصالح المندوبية السامية للمياه والغابات. وتقول هذه الرسائل إنه «لم يتم الشروع في أي مشروع متعلق ببرنامج جبر الضرر الجماعي في منطقة طانطان، مع العلم بأن البرنامج متواجد في المنطقة منذ سنة ونصف».

وتتمركز مشاريع البنية التحتية المبرمجة في هذا الإطار في جماعة المسَيّد وبلدية طانطان، حيث تعهّدت المصالح الحكومية بترميم «قصر المسيد»، وبناء مركب اجتماعي، والتزمت بإعادة مشروع شبكة الماء الصالح للشرب، بينما ينتظر الشروع في بلدية طانطان في إنشاء مستوصف صحي في حي الخميس وبناء وتجهيز دار المواطن في المدينة وتجهيز مقر للمعاقين.

أما بخصوص المشاريع الخاصة بالمجتمع المدني، فلم يتم تفعيلها بعد، وهي خمسة مشاريع حظيت بالموافقة النهائية ولم يتم توقيع اتفاقيات شراكة بخصوصها، وتتعلق بمشروع ضيعة فلاحية في جماعة «المسَيّد»، ومشروع سياحي لجمعية واجهة الصحراء، ومشروع تجهيز مقر للمعاقين، ومشروع يهم الصناعة التقليدية، ومشروع آخر يهم تكوين المجتمع المدني في طانطان. ويندرج برنامج جبر الضرر الجماعي ضمن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي يعتبر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مسؤولا عن متابعة وتفعيل مضامينها، وتستهدف برامج جبر الضرر، من الجانب المعنوي، رد الاعتبار للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة فيها، فيما يستهدف، ماديا، إنجاز مشاريع تساهم في تنمية هذه المناطق.

Revue Homme

المساء
ALMASSAE

يحتفل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالذكرى العشرين لتأسيسه، حيث يواصل عمله في مجال الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، في موضوع معالجة الشكايات والتصدي للانتهاكات، ضمن برنامج عام لمجالات عمله في الموضوع، حسب المشرفين عليه. وعرف المجلس العديد من التغيرات، سواء على مستوى هيكلته أو نظامه الداخلي أو علاقاته الخارجية مع كافة الشركاء الدوليين. ومن التطورات التي عرفها المجلس إعادة تنظيم الشعبة الإدارية المكلفة بحماية حقوق الإنسان. ومن خلال هذه الزيارة الخاصة نسلط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وطبيعة تدخله.

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسه وتتبعا لأهم الإنجازات التي حققها

المساء في قلب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

في ساحة الشهداء بالعاصمة الرباط تقع بناية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يجاور المجلس الدستوري. هدوء يعم بنايته القديمة التي تتميز ببناء معماري أصيل يعود إلى سنة 1939 حينما كانت البناية مقرا للمحكمة الشرعية.

شعب كثيرة ومجال اشتغالها متعددة لكنها كلها تصب في اتجاه الحماية والنهوض بحقوق الإنسان. أحدثت المؤسسة

من بين الملفات التي يتابعها المجلس تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

الوطنية سنة 1990 لمواكبة الإصلاحات التي شهدها المغرب منذ مطلع التسعينيات.

تعاقب على المجلس منذ إنشائه عدد من الرؤساء، ويرأسه حاليا أحمد حرزني. للمجلس عدد من الملفات التي يواكبها ويتابعها، أهمها متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى جانب استمراره في عمله لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة في مجال الحقوق السياسية والمدنية.

تتكون الإدارة المركزية من الرئيس والأمين العام، إلى جانب ست شعب، هي

Revue de Presse du C... droits de...

المساء
ALMASSAE

إحدى جلسات الاستماع

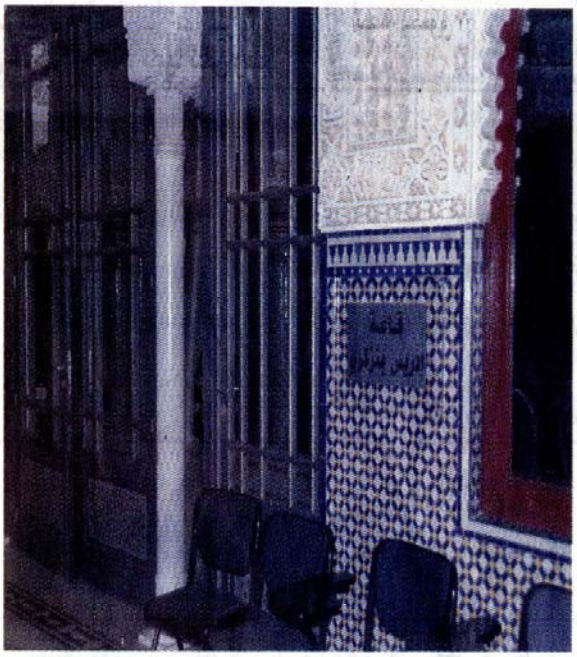

قاعة تحمل اسم الراحل بنزكري

شعبة الحماية ومساعدة الضحايا، وشعبة الحقوق الجماعية والشؤون الجهوية، وشعبة الموارد البشرية والمالية والمعلوميات، وشعبة الإعلام والتواصل، وشعبة التعاون والعلاقات الخارجية، وشعبة الأرشيف، إضافة إلى مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان. لكل شعبة اختصاصاتها واهتماماتها، ويؤكد بوشعيب ذو الكفل أن للمجلس العديد من الشعب التي تتكامل أدوارها. ومن الملفات المطروحة على المجلس خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعتبر الأولى من نوعها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.هذه الخطة هيأها المجلس بتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني.

وقد جاء إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان استجابة للتطور الذي شهده مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، والمتمثل أساسا في وضع عدد من البروتوكولات الاختيارية والوثائق التي ترمي تطوير حقوق الإنسان، بما في ذلك ما أسفر عنه المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان بفيينا سنة 1993 من توصيات، أكدت إحداها على ضرورة أن «تنظر كل دولة في استصواب صياغة خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي ستحسن الدولة بها تعزيز وحماية حقوق الإنسان». وقد تمخضت هذه الدينامية عن إقدام 26 دولة على وضع خطط خاصة بها في مجال حقوق الإنسان.

وقد تم التنصيب الرسمي لهذه اللجنة من طرف الوزير الأول يومي 3 و4 دجنبر 2008، وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن تركيبتها وتحديد مهامها، وقد أسندت رئاستها إلى وزير العدل، وكتابتها العامة إلى الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. أما عدد أعضائها فيبلغ 41 عضوا يمثلون مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ونقابات وتنظيمات مهنية ومنظمات دولية ومجتمع مدني وإعلام. ومن بين الملفات التي يتابعها المجلس تفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. ويتوخى هذا المشروع تأهيل المجتمع المغربي ليلتقي حول أرضية قيمية مشتركة، تشكل فيها مبادئ الكرامة والحرية والمساواة والعدل والتضامن والتسامح وقبول الاختلاف قواعد لعلاقة الأفراد فيما بينهم، في حياتهم الخاصة والعامة، وسائر المواقع التي يوجدون فيها، ومحددات للممارسة اليومية للإدارة ولسائر المؤسسات، المدبرة للشأن العام، في معاملاتها مع المواطنات والمواطنين.

استقبال مرضى نفسيين

للمجلس بناية تابعة له بالعاصمة هي المقر السابق لهيئة الإنصاف والمصالحة بعمارة السعادة بالرباط، حيث توجد شعبة الحماية ومساعدة الضحايا، التي تضم قسما خاصا بمساعدة ضحايا الانتهاكات، وقسما لحماية السجناء وذوي الاحتياجات الخاصة، وقسما للشكايات.

يتوافد على القسم يوميا العديد من المواطنين بمعدل يومي يتراوح مابين 50 و60 شخصا كما هو مدون في سجل الاستقبال، يستقبلهم بداية شاب مكلف بتسجيل اسم صاحب الشكاية ورقم بطاقة تعريفه الوطنية وموضوعها، ليتم إرشادهم إلى المكلفين بالاستماع والتوجيه.

لا يخلو عمل هذا القسم من طرائف وغرائب، ففي بعض الحالات يكون طلب المواطن مثيرا للضحك، من قبيل أن يطلب اقتناء منزل له لأنه غير قادر على توفيره، أو استقبال مرضى نفسيين يقدمون شكايات لا علاقة لها بالحقيقة أو الواقع، وقد لا يكون المرض باديا لأول مرة على الشخص المشتكي، ولكن بعد الاستماع إليه يتبين أنه يعاني من مرض نفسي أو اختلال عقلي.

يستقبل القسم جميع الشكايات الواردة على المجلس، سواء تلك التي لها علاقة به أو التي لها علاقة بإدارة أخرى. ويوضح مراد عفيف، رئيس قسم الشكايات والمتابعات الذي يتكون من ثلاثة موظفين قائلا: «نستقبل جميع الشكايات الواردة على المجلس فنصنفها بعد ذلك بغض النظر عما

المساء
ALMASSAE

إذا كانت تدخل في اختصاصاتنا. كما أننا نقوم بتوجيه المشتكي وإرشاده من الناحية القانونية ».

وبخصوص نوعية الشكايات التي تحتل المرتبة الأولى، فهي تتعلق بالقضاء وبالإدارة، وفي حالة ما تعلق الأمر بانتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان، فإن ذلك يدون بمحضر استماع».

أغلب الذين يتم استقبالهم أميون.

في بعض الحالات يكون طلب المواطن مثيرا للضحك، من قبيل أن يطلب اقتناء منزل له لأنه غير قادر على توفيره

وحتى الذين يعرفون القراءة والكتابة أو مثقفون يلجؤون إلى المجلس من أجل طلب التدخل لحل مشاكلهم لأنهم يجهلون القوانين المنظمة للمجلس.

ومن بين القضايا التي ترد على القيام، حسب عفيف، تلك المتعلقة بالنزاع حول الأراضي السلالية والترامي على الملك، والتي يحيلها المجلس على وزارة الداخلية، في حين تتم إحالة القضايا الخاصة بالقضاء على وزارة العدل. ومن بين الشكايات أيضا ما تعلق بالعنف الأسري.

Revue de Presse des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من صميم مهام المجلس

قاعة الاجتماعات داخل المجلس

الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة

انطلاقا من الصلاحيات المعهود بها للمجلس، والمضمنة بالظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيمه، يشمل عمل المجلس فيما يخص حماية حقوق الإنسان ومساعدة ضحايا الانتهاكات التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، بدراسة وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة. كما يسعى، بالتعاون مع المؤسسات المماثلة، إلى الإسهام الفعال في حماية حريات المغاربة القاطنين بالخارج وصون حقوقهم.

وفي إطار ممارسته مهامه يسهر المجلس على تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وتحليل الانتهاكات الماسة بالحريات العامة والفردية، في ضوء الشكايات المحالة على المجلس وتقارير المنظمات الحقوقية وسائر الجمعيات المعنية أو المهتمة.كما يهتم بمتابعة الأوضاع في السجون ومراكز حماية الطفولة وأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة ودراسة حاجاتهم وأحوالهم والسعي إلى إصدار توصيات واقتراحات بخصوصهم.

تعتبر هيئة الإنصاف والمصالحة لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، وقد أنشئت بناء على القرار الملكي بالموافقة على توصية صادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وعلى

الظهير الشريف المتضمن للنظام الأساسي للهيئة الصادر في 12 أبريل 2004، وهي ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. من مهامها البحث والتحري والتقييم والتحكيم والاقتراح.

ويشمل اختصاصها الزمني الفترة الممتدة من أوائل الاستقلال (1956) إلى تاريخ المصادقة الملكية على إحداث هيئة التحكيم المستقلة للتعويض (1999). وقد أعدت الهيئة تقريرا ختاميا تضمن نتائج وخلاصات الأبحاث والتحريات والتحاليل بشأن الانتهاكات وسياقاتها، والتوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة، وبضمان عدم تكرار ما جرى، ومحو آثار الانتهاكات، واسترجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان. وأنيطت بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان متابعة تنفيذ توصيات الهيئة.

وقد أصدر المجلس في 14 يناير 2010 تقريرا رئيسيا عن حصيلة متابعته لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على مستوى المحاور الأربعة لتوصيات الهيئة: الكشف عن الحقيقة، جبر الأضرار الفردية، جبر الأضرار الجماعية، والإصلاحات المؤسساتية والتشريعية.

Rev... de l'Homme

المساء
ALMASSAE

يعمل المجلس على الاهتمام بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الاهتمام بشكاياتهم

العفو والخلوة الشرعية يتصدران لائحة مطالب السجناء المحالة على المجلس

يعمل المجلس على تتبع الأوضاع في السجون من خلال التصدي التلقائي للانتهاكات المرتكبة ضد السجناء، ومعالجة شكاياتهم المتعلقة بحقوقهم التي يضمنها لهم القانون المنظم للمؤسسات السجنية، بتعاون مع وزارة العدل سابقا والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حاليا. كما يقوم بزيارات ميدانية للسجون ومراكز حماية الطفولة من أجل التقصي حول بعض الأحداث بالسجون التي تمس بحقوق السجناء، بهدف الوقوف على مدى تفعيل التوصيات والاقتراحات المقدمة من قبل المجلس في تقاريره الموضوعاتية حول الأوضاع بالسجون.

ويشرح بوجمعة ڤيغار، رئيس قسم حماية السجناء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، طبيعة الطلبات التي يتلقاها المجلس ومصيرها، وتتعلق أساسا بطلبات الانتقال، حيث تعمد الأسر أو السجين إلى توجيه طلبات الانتقال والالتحاق بأقرب سجن أو طلبات الاحتفاظ بالأحكام، والتي قلما يستجاب لها لوجود إكراهات لدى إدارة السجناء، مثل الاكتظاظ، أو طلبات متابعة الدراسة، إضافة إلى طلبات الرخص الاستثنائية، أو طلبات العفو أو إدماج العقوبة.

وبخصوص نوعية الشكايات التي تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للسجناء، هناك طلبات العفو أو التظلم من أوضاع سجنية من قبيل سوء المعاملة.

وقال رئيس قسم حماية السجناء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: «يجب التفريق بين التعذيب الذي يقع خارج السجن بمخافر الشرطة وسوء المعاملة داخل السجن».

ومن بين الطلبات التي عرفت بعض الارتفاع في الآونة الأخيرة، طلبات الخلوة الشرعية، التي قال ڤيغار إنها غير واردة من الناحية القانونية لكنها تبقى وسيلة لتهذيب السجناء، موضحا أن عدم إدراجها قانونيا ربما يعود إلى عدم رغبة المشرع في تقنينها لانعدام البنية التحتية.

ويتمثل دور المجلس في إحالة الطلبات المختصة، سواء على المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أو وزارة العدل إذا تعلق الموضوع بها.

وقام المجلس بإعداد دليل خاص بزيارة أماكن الاحتجاز لتسهيل الزيارات التي يقوم بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى أماكن الاحتجاز من منطلق مهامه واختصاصاته ومبادئ باريس المنظمة لعمله.

يهدف الدليل إلى تحسين جودة زيارة أماكن الاحتجاز والتحسيس بدور المجلس في هذا المجال، كما يتناول المعايير الدولية المتصلة بالاحتجاز ومعاملة المحتجزين، بالإضافة إلى ذلك يضع خطوطا توجيهية بشأن إجراء الزيارات لأماكن الاحتجاز وتحديد منهجيتها وكيفية تنفيذ مراحلها.

كما يعمل المجلس على الاهتمام بأوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال ما يرد على المجلس من شكايات وما تتضمنه التقارير الصادرة عن مختلف الفاعلين في المجتمع المدني.

كما يتابع المجلس إعمال اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة والبروتوكول الملحق بها، وكذا المبادرات الوطنية المتخذة من أجل حماية حقوق الأشخاص المعاقين بالمغرب مقارنة بالمقتضيات المعيارية للاتفاقية، واقتراح التوصيات المناسبة في هذا المجال، على ضوء مصادقة المغرب على الاتفاقية في 8 أبريل 2009، في أعقاب الرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 2008 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

مجالات العمل خلال ولاية المجلس 2007-2011

- تعزيز الحماية الدستورية والقانونية والقضائية لحقوق الإنسان.
- تشجيع مواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- وضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب.
- تقوية استقلال القضاء وتأهيل العدالة.
- مواصلة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين.
- متابعة الإصلاحات المتعلقة بترشيد الحكامة الأمنية.
- متابعة موضوع السياسات العمومية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- متابعة موضوع تأهيل الإعلام والتواصل العمومي.
- مواصلة دراسة القوانين الوطنية المتعلقة بالحريات الفردية والجماعية والمحاكمة العادلة.
- إبداء الرأي في مشاريع القوانين المحالة على المجلس من طرف الحكومة في علاقتها بحقوق الإنسان.
- المشاركة في اجتماعات اللجن المشتركة المكلفة بإعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان.

14/05/10

المساء
ALMASSAE

رئيس شعبة التعاون والعلاقات قال إن هناك دراسة للتغطية الصحية للبحث عن أحسن شكل يضمن للضحايا كرامتهم

عبد الرزاق روان: المجلس ليسا معنيا وحده بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

– ما هي أهم الإصلاحات التي عرفها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟

● عرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ سنة 2001 العديد من التغييرات همت إصلاح القانون المنظم له، مما مكن من تقوية اختصاصاته وأصبح له دور في البت في الانتهاكات، إلى جانب إصداره العديد من التقارير الموضوعاتية مثل التقرير حول السجون أو أحداث الهجرة أو الملاحظة حول الانتخابات.

ومن الإصلاحات التي عرفها المجلس تقوية تركيبته، التي أصبحت تضم النقابات وجمعيات المجتمع المدني، إلى جانب خمسة وزراء، أصبح دورهم يقتصر على الصفة الاستشارية.

ومن أهم الأدوار التي لعبها المجلس المساهمة سنة 1994 في العفو عن 400 معتقل سياسي، وخلال سنة 1991 حل ملف الاختفاء القسري، وغيرها من الأدوار في مجال الحقوق المدنية والسياسية والانتقال الديمقراطي بغض النظر عن الاختلاف حول مفهومه.

وأعتقد أن الإدارة عرفت تطورا خلال الولاية السابقة. ففي وقت كان الأعضاء قبل سنة 2001 يتلقون تعويضات قارة، سواء قاموا بمهمة أو لم يفعلوا ذلك، أصبح أعضاء المجلس حاليا، باستثناء الموظفين، لا يتلقون سوى التعويضات عن المهام التي يقومون بها.

– ما هي أهم الملفات التي يشتغل عليها المجلس؟

● أولها، الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان، وهو مشروع وطني ينسق عمله المجلس، ثم متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ونحن بصدد إصدار ملاحق تفصيلية حول ما جاء في التقرير الأخير الخاص بتنفيذ هيئة الإنصاف والمصالحة، ويتضمن التفاصيل عن كل حالة بعينها، وملحق حول الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية.

– ما هي أنواع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

● توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

النوع الأول يهم جبر الضرر بجميع أشكاله، الفردي والتعويض المالي وتنفيذ القرارات الصادرة إلا في حالات استثنائية جدا لأسباب تتعلق باستكمال الوثائق أو معلومات، وجبر الضرر الاجتماعي الذي يهم 11 منطقة عبر خلق مشاريع رمزية ومعنوية لحفظ الذاكرة. وما يزال العمل جاريا، بتنسيق مع الحكومة، فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، كما أن هناك دراسة للتغطية الصحية للبحث عن أحسن شكل يضمن للضحايا كرامتهم.

والنوع الثاني يتعلق بكشف الحقيقة، التي تهم 66 حالة ما زال منها ثمان حالات تقع مسؤولية الكشف عنها على المجلس في علاقة مع أطراف أخرى.

أما النوع الثالث من التوصيات فيهم جانب الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والمتعلق بالحكامة الأمنية والانضمام إلى المواثيق الدولية والتربية على حقوق الإنسان وإصلاح المنظومة الجنائية، والمساهمة بمقترحات من أجل إعادة تأهيل القضاء ودعم استقلاليته.

– هناك ملاحظات أن هناك تأخرا في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ما تعليقك؟

● ليس المجلس وحده المعني بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بل الفاعل السياسي أولا، والفرق البرلمانية التي يستوجب عليها تقديم مشاريع قوانين في المجال، ثم مسؤولية الجمعيات الحقوقية التي ينبغي أن تبحث هي الأخرى عن بدائل من أجل المساهمة في تنفيذ هذه التوصيات.

ونحن بصدد إنهاء دراسة حول المسطرة الجنائية الحالية على ضوء مبادئ حقوق الإنسان، ولا يمكن أن نقدم مشروع قانون لأن ذلك ليس من اختصاصاتنا، ولكن نوجه اقتراحات حول التوجهات العامة للمشروع.

وأعتقد أن المجلس كان له دور في تأجيل مشروع قانون الصحافة بعدما قدم له لإبداء رأيه فيه، فقدم ملاحظاته حول مضامين المشروع والتوجهات العامة في قانون الصحافة والنشر انطلاقا من زاوية حقوق الإنسان، وما يزال يتابعه ويدرسه ويعمل عليه ليقدم اقتراحا.

ونحن أيضا بصدد دراسة حول الاتجار في البشر نظرا لوجود فراغ تشريعي في المجال، وهو ما يتعين معه وجود قوانين في هذا المجال، خاصة أن المغرب أصبح في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى هذا القانون من أجل الملاءمة.

– ما هي أهم الإكراهات والتحديات؟

● من بين الإكراهات ألاحظ شخصيا خلطوسوء فهم لأدوار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لدى بعض الأطراف الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، فتكون لديها انتظارات منه لا علاقة له بها من قبيل تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي تهم جميع الفاعلين بالمجتمع المغربي من أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني . ثم هناك حاجة للموارد البشرية مع توسيع عمل المجلس، ولكن هناك حاجة للأطر ذات الكفاءة العالية، فمثلا بالمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان يعمل 150 إطارا، كلهم باحثون. فهم لا يشغلون موظفين عاديين.

وهناك تحديات مطروحة على المجلس، أهمها الحفاظ على المكتسبات لتحقيق المزيد منها. ومن بين المجالات التي تتطلب عملا مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأنه تم التركيز بشكل كبير على الحقوق المدنية والسياسية، وإن كانت بعض الحقوق مثل الحق في الشغل والسكن تتطلب برنامجا وتعاونا، وهناك دراسة في هذا الاتجاه، وهو ما يجعلنا نتساءل عما إذا كان الأمر يتطلب نصوصا تشريعية من لدن الحكومة، خاصة أن هناك نقاشا فقهيا في العديد من الدول حول قابلية الحقوق للمقاضاة، وهو ما يعني مقاضاة الدولة في حالة عجزها عن توفيرها السكن للمواطن.

عبد الرزاق روان